الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مسح مراقبة اتجاهات أصحاب/مدراء المنشآت الاقتصادية بشأن الأوضاع الاقتصادية، آب 2003

المؤتمر الصحفي حول نتائج المسح

أيلول/سبتمبر، 2003

© رجب، 1424 هـ – أيلول، 2003.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. *مسح مراقبة اتجاهات أصحاب/مدراء المنشآت الاقتصادية بشأن الأوضاع الاقتصادية، آب 2003، المؤتمر الصحفي حول نتائج المسح.* **رام الله– فلسطين.**

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/ قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .
ص.ب. 1647، رام الله– فلسطين

هاتف: 970/972-2-240 6340 فاكس: 970/972-2-240 6343
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.pna.org صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.org

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مسح مراقبة اتجاهات أصحاب/مدراء المنشآت الاقتصادية بشأن الأوضاع الاقتصادية، آب 2003

قائمة المحتويات

1. بيان صحفي حول النتائج الأساسية لمسح مراقبة اتجاهات أصحاب/مدراء المنشآت الاقتصادية بشأن الأوضاع الاقتصادية، آب 2003.
2. الجداول

بيان صحفي حول مسح مراقبة اتجاهات أصحاب/مدراء المنشآت الاقتصادية حول الأوضاع الاقتصادية، آب 2003

أوضاع ثلث المنشآت الاقتصادية خلال شهر آب أسوأ مما كانت عليه في شهر تموز 2003، وأكثر من 40% من أصحاب/مدراء المنشآت يتوقعون ازدياد سوء الأوضاع الاقتصادية خلال الشهر القادم

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التجربة القبلية من مسح مراقبة اتجاهات أصحاب/مدراء المنشآت الاقتصادية حول الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة من 2003/8/24 ولغاية 2003/9/4، بهدف رصد ومراقبة اتجاهات أصحاب/مدراء المنشآت الاقتصادية حول الأوضاع الاقتصادية في ظل الإجراءات الإسرائيلية المختلفة. مع العلم أن حجم العينة لهذه الدورة قد بلغت 318 منشأة (منها 160 منشأة في الضفة الغربية و158 منشأة في قطاع غزة).

أشار 34.6% من أصحاب/مدراء المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بأن أوضاع منشآتهم الاقتصادية هي أسوأ مما كانت عليه قبل شهر، فيما أوضح 19.9% أن أوضاع منشآتهم الاقتصادية اليوم أفضل عما كانت عليه قبل شهر. وعلى صعيد توقعاتهم للفترة القادمة، فقد توقع 42.4% من أصحاب/مدراء المنشآت أن أوضاع منشآتهم بعد شهر من الآن ستكون أسوأ بشكل عام، وبلغت هذه النسبة 35.9% في الضفة الغربية، و53.9% في قطاع غزة. مقابل 21.3% توقعوا أن أوضاع منشآتهم ستكون افضل بشكل عام، وكانت هذه النسبة 20.6% في الضفة الغربية، و22.5% في قطاع غزة

ويلاحظ من البيانات بأن لدى أصحاب/مدراء المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية اتجاهاً عاماً بالتشاؤم من تحسن الأوضاع على المدى القصير (أي بعد شهر) وقد أبرزت النتائج وجود مستوى ملحوظ من التفاوت بين توقعات أصحاب/مدراء المنشآت الاقتصادية حسب التوزيع الجغرافي، حيث كان أصحاب/مدراء المنشآت في قطاع غزة اكثر تشاؤماً بشأن تحسن الأوضاع ولعل ذلك يرتبط بظروف الحصار وعدم اليقين من استقرار الظروف المتصاعدة نتيجة الحصار والاجتياح وهذا يتضح من كون 53.9% من أصحاب/مدراء المنشآت في قطاع غزة يتوقعون أن تسوء ظروف واوضاع منشآتهم الاقتصادية.

القيود على التحرك:

أما بالنسبة للصعوبات والمشاكل التي تواجهها المنشآت الاقتصادية في مجال قدرة عامليها على الوصول إلى أماكن عملهم خلال الشهر السابق (تموز) فقد أفاد 70.8% من أصحاب/مدراء هذه المنشآت إلى أن هذه العملية كانت سهلة بشكل عام في حين كانت هذه النسبة لا تتعدى 52.3% خلال الستة اشهر الماضية، ويوضح ذلك أيضا أن ما نسبته 20.6% من أصحاب/مدراء المنشآت أن قدرة العاملين على الوصول إلى المنشآت كان يتم بصعوبة خلال الشهر الماضي وبنسبة 35.8% خلال الستة اشهر الماضية، وقد تباينت النتائج على هذا الصعيد بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي الوقت الذي أفادت فيه النتائج إلى تحسن ظروف الحركة خلال الشهر الماضي مقارنة بالشهور الستة الماضية في قطاع غزة (94.5% يرون أن الشهر الماضي – تموز – كانت الحركة سهلة فيما كانت النسبة 87.2 لسهولة الحركة في الشهور الستة الماضية) وقد أبرزت النتائج تقييماً مغايراً في الضفة الغربية (56.8% يرون أن الحركة كانت اسهل في الشهر الماضي فيما كانت النسبة 31.2% للأشهر الستة الماضية).

مستوى التشغيل:

أشارت النتائج إلى اتجاه متفائل لدى أصحاب/مدراء المنشآت الاقتصادية على صعيد تحسن أو ارتفاع مستوى التشغيل ضمن المنشآت الاقتصادية خلال السنة القادمة بشكل عام، حيث أفاد ما نسبته 30.3% منهم إلى أن التشغيل سيكون أعلى بشكل عام خلال السنة القادمة في حين أفاد ما نسبته 12.9% إلى أن التشغيل سيكون أعلى مما هو عليه الآن خلال الشهر القادم، في الوقت الذي رأى فيه 33.9% منهم أن التشغيل سيكون اقل بشكل عام خلال الشهر القادم وما نسبته 28.4% يرون أن التشغيل سيكون اقل خلال العام القادم.

مستوى المبيعات:

أشارت النتائج على مستوى الأراضي الفلسطينية إلى وجود اتجاه متفائل لدى أصحاب/مدراء المنشآت الاقتصادية على صعيد تحسن أو ارتفاع مستوى المبيعات للمنشآت الاقتصادية خلال السنة القادمة بشكل عام، حيث توقع 49.8% منهم ارتفاع مستوى المبيعات خلال السنة القادمة، في حين أفاد ما نسبته 18.1% إلى أن مستوى المبيعات سيكون أعلى مما هو عليه الآن خلال الشهر القادم، في الوقت الذي راى فيه 34.3% منهم أن مستوى المبيعات سيكون اقل بشكل عام خلال الشهر القادم وما نسبته 24.4% يرون أن مستوى المبيعات سيكون اقل خلال العام القادم. أما على صعيد التوزيع الجغرافي، فقد أظهرت النتائج وجود تباين في التوجهات بين الضفة الغربية وقطاع غزة على هذا الجانب حيث مالت آراء أصحاب/مدراء المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة إلى التشاؤم وتقليل مستوى تحسن المبيعات خلال الشهر والعام القادم مقارنة بذات النسب للضفة الغربية.

مستوى الاستثمار:

أشارت النتائج على مستوى الأراضي الفلسطينية إلى عدم جود تغيرات على صعيد تحسن أو ارتفاع مستوى الاستثمار ضمن المنشآت الاقتصادية خلال الفترة القادمة بشكل عام، حيث أفاد ما نسبته 66.4% منهم بأن مستوى الاستثمار سيكون تقريبا نفس المستوى خلال الشهر القادم وافاد ما نسبته 51.4% بأن مستوى الاستثمار سيكون تقريبا نفس المستوى خلال العام القادم، في الوقت الذي رأى فيه 11.0% منهم أن مستوى الاستثمار سيكون أعلى بشكل عام خلال الشهر القادم، وما نسبته 18.5% يرون أن مستوى الاستثمار سيكون أعلى خلال العام القادم.